وضعيـــة المـــرأة القـروية فـي المغـــرب

تـحتفل الـمنظومة الدولية هذه السنة باليوم العالـمي للمرأة تـحت شعار «تـمكين الـمرأة القروية ودورها في القضاء على الفقر والـجوع، وفي التنمية ومواجهة التحديات الـحالية». وقد تم اختيار هذا الـموضوع لإبراز دورالـمرأة في التنمية الفلاحية والقروية وتـحسين الأمن الغذائي والـحد من الفقر.

بلغ عدد النساء سنة 2011 حوالي 16,4 مليون امرأة (أي ما يـمثل 50,8% من مجموع السكان) تعيش 41,6% منهن بالوسط القروي. وتتميز النساء القرويات بتركيبة سكانية فتية مقارنة بالنساء الـحضريات، حيث تبلغ نسبة اللواتي تقل أعمارهن عن 15 سنة 29% مقابل 24%. وبالنسبة لباقي الفئات العمرية، فإن حوالي الثلثين (62,2%) هن في سن العمل (15-59 سنة) و 8,8% يبلغ عمرهن 60 سنة فما فوق.

وتعزى البنية الفتية للنساء القرويات، إضافة إلى عامل الهجرة القروية، إلى ارتفاع معدل الـخصوبة الذي بلغ، رغم ما يعرفه من تراجع متواصل، 2,7 طفل لكل امرأة (مقابل 1,8 بالـمدن) سنة 2010.

وقد بلغ متوسط السن عند الزواج لدى النساء بالوسط القروي في الفترة 2009-2010 حوالي 25,6 سنة، أي أقل بـ 1,8 سنة مقارنة بالوسط الـحضري. أما الزواج الـمبكر في صفوف النساء القرويات، فإنه في تراجع مستمر، إذ بلغت نسبة العازبات لدى الفئة العمرية 15-19 سنة ما يناهز 87,9% سنة 2010 مقابل 84,4% سنة 1994.

وفي ما يخص معدلات الوفيات، الذي يعد أمل الـحياة عند الولادة تعبيرا ملخصا لها، فإن النساء القرويات يعشن في الـمتوسط 6,4 سنة أقل من نظيراتهن الـحضريات (73 سنة مقابل 79,4 سنة). ويفسر هذا التفاوت جزئيا بالارتفاع النسبي لـمعدل الوفيات لدى صغيرات السن، حيث أن 32 رضيعة من أصل 1000 بالوسط القروي تتوفين قبل بلوغهن سنة كاملة (يبلغ هذا الـمعدل بالوسط الـحضري 22,7 في الألف). أما بالنسبة للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين سنة وأقل من 5 سنوات، فإن هذا الـمعدل يبلغ 6,6 في الألف بالوسط القروي مقابل 5,1 في الألف بالوسط الـحضري.

إن لـجوء الـمرأة القروية للرعاية الصحية أثناء الـحمل أو الولادة أصبح أكثر انتشارا، إلا أنه لا يزال دون الـمستويات الـمسجلة بالـمناطق الـحضرية. ففي سنة 2010، استفادت 68,3% من النساء الـحوامل بالوسط القروي من الفحوص ما قبل الولادة، مقابل 47,9% خلال الفترة 1994-2003. أما في الـمدن، فقد بلغت هذه النسبة 94% و 84,9% على التوالي. كما استفادت 56,7% من النساء بالوسط القروي من مساعدة طبية أثناء الولادة سنة 2010، مقابل 39,5% في الفترة 1994-2003 (93% و 85,3% بالوسط الـحضري على التوالي). ونتيجة لهذا التفاوت في الولوج إلى الرعاية الطبية، فإن معدل وفيات الأمهات بالقرى يبلغ ضعف نظيره بالـمدن خلال الفترة 2009-2010 (148 وفاة لكل 000 100 ولادة حية مقابل 73 في الـمدن).

في مجال التعليم، تسجل الـمرأة القروية تأخرا ملموسا مقارنة مع نظيرتها الـحضرية. وهكذا، فإن 58,2% من الفتيات والنساء القرويات البالغات 10 سنوات أو أكثر، لا تتوفرن على أي مستوى تعليمي سنة 2011 (مقابل 29,8% بالـمدن)، و 0,6% من بينهن فقط تتوفرن على مستوى تعليمي عالي (مقابل 8,7% في الـمدن). إلا أن من شأن هذا الـمستوى أن يتحسن بفضل تعميم التمدرس، حيث بلغ معدل تـمدرس الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 6 و 11 سنة بالوسط القروي حوالي 91,8% في الفترة 2009-2010 مقابل 62,2% فقط في الفترة 1999-2000 (95,1% و 87,4% في الـمدن على التوالي).

في ما يخص وضعية الـمرأة في سوق الشغل، فإن النساء القرويات هن أكثر نشاطا نسبيا من نظيراتهن بالـمدن، حيث بلغ معدل النشاط لدى اللواتي يبلغن 15 سنة فما فوق 36,6% سنة 2011، وهو ما يعادل ضعف نظيره بالوسط الـحضري (18,1%). إلا أن هذا الـمعدل يبقى متدنيا مقارنة مع معدل نشاط الرجال بالقرى الذي يبلغ 80,5%. وتتوفر جل النساء النشيطات بالوسط القروي على عمل (نشيطات مشتغلات) ولا توجد إلا 2,1% منهن في وضعية بطالة. وتشتغل أغلبهن في الفلاحة (94%)، حيث تـمثلن 41,6% من القوى العاملة في هذا القطاع. كما أن 3 نساء نشيطات مشتغلات من أصل كل 4 في الوسط القروي تشتغلن كمساعدات عائليات (عمل بدون أجر) مقابل 4,6% فقط في الـمدن، حيث يطغى العمل الـمأجور (80,5%) من النشيطات الـمشتغلات بالـمدن مقابل 5,5% في الـمناطق القروية). ويهم التشغيل الذاتي 17,6% من النشيطات الـمشتغلات بالوسط القروي مقابل 11,8% في الـمناطق الـحضرية. في سنة 2011، بلغت نسبة الأسر التي تترأسها امرأة 16% من مجموع الأسر القروية (مقابل 20,8% في الـمدن)، نصفهن تقريبا أرامل (50,5%) و 39,7% متزوجات و 6,3% مطلقات. كما أن 63,2% تقريبا من ربات الأسر غير نشيطات، فيما تزاول 36,2% منهن نشاطا اقتصاديا.

من حيث مستوى الـمعيشة، تنفق الأسر القروية التي تترأسها امرأة سنويا مبلغا لكل فرد أقل بنسبة 37% مـما تنفقه نظيراتهن بالـمدن (8 417 درهما سنويا مقابل 13 317 درهما). ويؤدي هذا التفاوت في الإنفاق إلى تفاوتات كبيرة في مجال الفقر، حيث بلغ معدل الفقر لدى الأسر القروية التي تترأسها نساء سنة 2007 ما يقرب من 15%، وهي نسبة تفوق 3,8 مرات معدل الفقر لدى الأسر الـحضرية التي تترأسها نساء (4%). وتعاني أسرة قروية تترأسها امرأة من أصل كل أربعة من الهشاشة فيما تتعدى هذه النسبة قليلا 1 من أصل كل 10 (13,4%) في الـمناطق الـحضرية.

الإيداع القـانـوني : 2003/0016

مـديـريـة الإحـصـاء

زنـقـة مـحـمـد بـالـحـسـن الـوزانـي- أكـدال الـعـالـي - الـربـاط

الهاتف : 00 29 27 37 05 - الفاكس : 17 32 77 37 05

E-mail : statguichet@statistic.gov.ma

www.hcp.ma

أنـجـزت هـذه الـنـشـرة بـتـعـاون مـع الـبـنـك الـمـغـربـي لـلـتـجـارة الـخـارجـيـة

BMCE BANK البنك المغربي للتجارة الخارجية

المندوبية السامية للتخطيط

معالم إحصائية

نشرة شهرية

مارس 2012 - رقم 177

محتوى

الأثمان 1

مؤشرات إقتصادية ومالية 2

نتائج بحوث الظرفية لدى المقاولات 3

وضعية المرأة القروية في المغرب 4

الأثمان

الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2006)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال شهر فبراير 2012، ارتفاعا بـ 0,3% بالـمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 0,7% واستقرار الرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية. بالـمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ارتفاعا بـ 0,4% خلال شهر فبراير 2012.

وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي للشهرين الأولين من سنة 2012 ارتفاعا قدره 0,6% بالـمقارنة مع نفس الفترة من السنة الـماضية.

التطور الشهري للرقم الإستدلالي للأثمان عند الاستهلاك

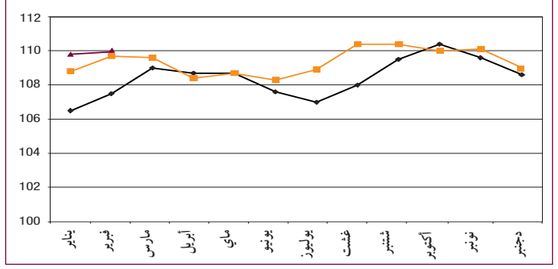

أقسام الـمواد	الرقم الإستدلالي الشهري			الرقم الاستدلالي للشهرين الأولين	
	يناير 2012	فبراير 2012	التغير %	2012	2011	التغير %
الـمواد الغذائية	**116,4**	**117,2**	**0,7**	**116,8**	**115,7**	**1,0**
الـمواد الغذائية والـمشروبات غير الكحولية	116,9	117,7	0,7	117,3	116,1	1,0
الـمشروبات الكحولية والتبغ	108,4	108,4	0,0	108,4	108,3	0,1
الـمواد غير الغذائية	**105,1**	**105,1**	**0,0**	**105,1**	**104,7**	**0,4**
الـملابس والأحذية	108,2	108,0	-0,2	108,1	105,5	2,5
السكن والـماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	105,1	105,1	0,0	105,1	104,6	0,5
الأثاث والأدوات الـمنزلية والصيانة العادية للمنزل	107,4	107,4	0,0	107,4	106,7	0,7
الصحة	103,5	103,5	0,0	103,5	103,0	0,5
النقل	103,7	103,7	0,0	103,7	103,0	0,7
الـمواصلات	78,0	78,0	0,0	78,0	89,2	-12,6
الترفيه والثقافة	96,5	96,3	-0,2	96,4	96,5	-0,1
التعليم	122,1	122,1	0,0	122,1	118,5	3,0
مطاعم وفنادق	112,4	112,5	0,1	112,5	110,0	2,3
مواد وخدمات أخرى	110,3	110,4	0,1	110,4	108,5	1,8
الرقم الإستدلالي العام	**109,8**	**110,1**	**0,3**	**110,0**	**109,3**	**0,6**

الـمصدر : الـمندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

تطور الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب الـمدن

الـمدينة	الرقم الإستدلالي الشهري			الرقم الاستدلالي للشهرين الأولين		
	يناير 2012	فبراير 2012	التغير %	2012	2011	التغير %
أكادير	108,5	108,3	-0,2	108,4	108,3	0,1
الدار البيضاء	111,8	112,6	0,7	112,2	110,6	1,4
فاس	109,6	110,0	0,4	109,8	109,5	0,3
القنيطرة	109,3	109,5	0,2	109,4	108,5	0,8
مراكش	109,4	109,1	-0,3	109,3	108,3	0,9
وجدة	108,5	108,8	0,3	108,7	110,4	-1,5
الرباط	107,3	107,7	0,4	107,5	108,1	-0,6
تطوان	112,4	112,6	0,2	112,5	109,1	3,1
مكناس	111,9	112,5	0,5	112,2	110,7	1,4
طنجة	110,7	111,0	0,3	110,9	110,0	0,8
العيون	110,8	110,5	-0,3	110,7	108,6	1,9
الداخلة	108,0	108,6	0,6	108,3	108,1	0,2
كلميم	109,3	109,2	-0,1	109,3	109,2	0,1
سطات	111,1	111,2	0,1	111,2	110,1	1,0
آسفي	105,1	105,0	-0,1	105,1	104,3	0,8
بني ملال	109,9	111,2	1,2	110,6	109,3	1,2
الـحسيمة	111,1	110,9	-0,2	111,0	110,7	0,3
الـمجموع	**109,8**	**110,1**	**0,3**	**110,0**	**109,3**	**0,6**

الـمصدر : الـمندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

على مستوى الـمدن، سجل الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك خلال شهر فبراير 2012 مقارنة مع الشهر السابق أهم الارتفاعات في بني ملال بـ 1,2% وفي الدار البيضاء بـ 0,7% وفي الداخلة بـ 0,6% وعلى العكس من ذلك، سجل هذا الرقم انخفاضات في بعض الـمدن أهمها في مراكش والعيون بـ 0,3% وفي أكادير والـحسيمة بـ 0,2%.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك، خلال الشهرين الأولين من سنة 2012 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2011، أهم الارتفاعات في تطوان بـ 3,1% وفي العيون بـ 1,9% وفي الدار البيضاء ومكناس بـ 1,4% وفي بني ملال بـ 1,2%، وأقل الارتفاعات في أكادير وكلميم بـ 0,1% وفي الداخلة بـ 0,2% وفي فاس والـحسيمة بـ 0,3%. وعلى العكس من ذلك، سجلت انخفاضات في وجدة بـ 1,5% وفي الرباط بـ 0,6%.

تطور التغيرات السنوية 2010-2012

التغير (%)

السنة	فبراير/ فبراير (1)	الشهرين الأولين (2)
2010	0,1	-0,3
2011	2,0	2,1
2012	0,4	0,6

الـمصدر : الـمندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

(1) تغير الرقم الاستدلالي للشهر الـحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الـماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الإستدلالي للشهرين الأولين مقارنة مع نفس الفترة من السنة الـماضية.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

	الموسم الفلاحي 2010/2009	2011/2010*	التغير %
الفلاحة			
واردات الأربع حبوب الرئيسية (بألف قنطار)			
القمح الطري	17 510	32 232	84,1
القمح الصلب	5 622	7 531	34,0
الشعير	2 489	2 398	– 3,7
الذرة	16 953	17 986	6,1
المجموع	**42 574**	**60 147**	**41,3**

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

	2011	الوضعية في شهر يناير 2012*	التغير %
الطاقة			
الإنتاج الصافي للكهرباء (بملايين ك.و.س)	1 941	2 153	10,2
النفط الخام المكرر (بألف طن)	491	523	6,5
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	1 263	1 578	24,9

المصدر : م.و.ك، سامير والجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

	2011*	الوضعية في شهر يناير 2012*	التغير %
التجارة الخارجية (فوب/فوب)			
الصادرات (بملايين درهم)	20 471	21 438	4,7
السلع :	12 546	12 859	2,5
منها : الملابس الجاهزة	1 583	1 566	– 1,0
الخدمات :	7 925	8 579	8,3
منها : الأسفار	4 214	4 214	–
الواردات (بملايين درهم)	28 508	32 297	13,3
السلع :	24 038	27 239	13,3
منها : المنتوجات الطاقية	6 338	6 662	5,1
الرصيد التجاري	– 8 037	– 10 859	
نسبة التغطية %	71,8	66,4	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج (بملايين درهم)	4 264	4 337	1,7

المصدر : مكتب الصرف.

السياحة

	2010	الوضعية من يناير إلى دجنبر 2011*	التغير %
الليالي السياحية بالفنادق المصنفة (بالآلاف)	18 020	16 869	– 6,4
منها : الليالي السياحة الدولية (بالآلاف)	13 955	12 419	– 11,0

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)

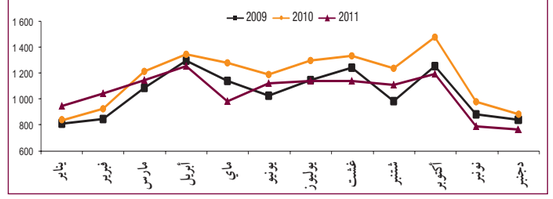

**: معطيات مؤقتة م: معطيات مصححة*

المالية العمومية

	2011 م	الوضعية في شهر يناير 2012*	التغير %
المداخيل العادية (بملايين درهم)	16 047	17 533	9,3
النفقات العادية (بملايين درهم)	18 508	19 348	4,5
الدين العمومي	2 065	1 779	– 13,8
الإستثمار (بملايين درهم)	7 320	6 382	– 12,8
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة (بملايين درهم)	3 874	7 004	
العجز/الفائض الإجمالي (بملايين درهم)	– 5 907	– 1 194	

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية.

تطور المداخيل والنفقات (بمليار درهم)

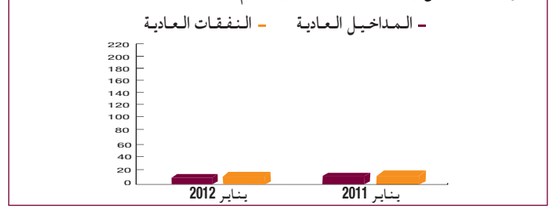

النقد

	2011 م	الوضعية في شهر يناير 2012*	التغير %
مجمع النقد م3 (بملايين درهم)	900 077	951 708	5,7
مجمعات التوظيفات السائلة (بملايين درهم)	339 111	358 801	5,8
مقابلات المجمع م3 (بملايين درهم)[1]	851 842	909 169	6,7
الموجودات الخارجية الصافية	195 437	163 942	– 16,1
الديون الصافية على الإدارة المركزية	91 046	117 126	28,6
القروض المقدمة للإقتصاد	712 334	786 374	10,4
موارد غير نقدية	133 949	149 881	11,9
بنود صافية أخرى	13 026	8 392	– 35,6

(1) مجموع المقابلات = الموجودات الخارجية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + القروض المقدمة للإقتصاد - الموارد غير نقدية - بنود صافية أخرى
المصدر: بنك المغرب.

المجمع النقدي م3 (بمليار درهم)

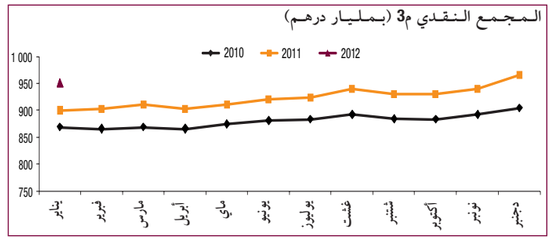

سوق العملة

	2011 م	الوضعية في شهر يناير 2012*	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بملايين درهم)	37 870	3 152	– 91,7
رسملة البورصة (بملايين درهم)	574 929	523 474	– 8,9
مؤشر مازي	12 589,31	11 211,71	– 10,9
مؤشر مادكس	10 292,87	9 172,59	– 10,9
الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة	3 فبراير 2012	2 مارس 2012	التغير %
العدد	341	342	0,3
الأصول الصافية (بملايين درهم)	230 004	229 745	– 0,1

المصادر: بورصة الدار البيضاء، مجلس القيم المنقولة.

نتائج بحوث الظرفية لدى المقاولات

تهم بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقى نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة. ويستخلص من هذه البحوث التي أنجزت في الفصل الأول من سنة 2012 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الرابع لسنة 2011 مقارنة مع الفصل الثالث لنفس السنة وكذا التوقعات بالنسبة للفصل الأول لسنة 2012 النتائج التالية :

1. المنجزات خلال الفصل الرابع من سنة 2011

تبين نتائج هذه البحوث أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف انخفاضا في الإنتاج خلال الفصل الرابع لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق، حيث أن 48% من مسؤولي المقاولات صرحوا بانخفاض الإنتاج و 52% منهم موزعين بالتساوي ما بين الاستقرار والارتفاع. ويعزى هذا الانخفاض، حسب نفس المسؤولين، إلى التراجع الذي تكون قد سجلته أساسا أنشطة البناء (51% من مسؤولي المقاولات صرحوا بانخفاض الإنتاج و 26% باستقراره و 23% بارتفاعه) خصوصا على صعيد أنشطة «الأشغال البنائية الضخمة» و«إقامة الشبكات الكهربائية وشبكة المواصلات» و«الصباغة».

وعلى العكس، تكون أنشطة الأشغال العمومية قد سجلت ارتفاعا طفيفا خلال الفصل الرابع لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن الذي تكون قد سجلته أساسا أنشطة «الأشغال البنائية الضخمة» و«الأشغال المختصة في الهندسة المدنية».

وفيما يخص قطاع الصناعة التحويلية، فقد شهد الإنتاج حسب تصريح أرباب المقاولات، ارتفاعا خلال الفصل الرابع لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق. حيث أن 47% من مسؤولي المقاولات صرحوا بارتفاع الإنتاج، و 21% منهم أكدوا استقراره، فيما صرح 32% منهم بانخفاضه. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى ارتفاع الإنتاج الذي يكون قد سجل على صعيد فروع أنشطة «منتوجات الصناعات الغذائية» و«مصنوعات معدنية (دون آلات ومعدات النقل)» و«الخشب، مواد من الخشب، القصب والتأثيث» و«المشروبات والتبغ».

فيما يخص قطاع المعادن، فقد عرف الإنتاج، حسب تصريحات أرباب المقاولات ارتفاعا يعزى بالأساس إلى ارتفاع إنتاج «المعادن غير الحديدية». وعلى العكس، يكون إنتاج قطاع الطاقة قد عرف انخفاضا خلال الفصل الرابع لسنة 2011 بسبب الانخفاض الحاصل في إنتاج «الكهرباء».

وفيما يتعلق بوضعية دفتر الطلب خلال الفصل الرابع لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق، صرح جل مسؤولي مقاولات قطاع الطاقة و 55% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و 50% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و 21% من مسؤولي مقاولات قطاع المعادن أنها في مستوى عادي. في المقابل اعتبر هذا المستوى ضعيفا من طرف 76% من مسؤولي مقاولات قطاع المعادن و 46% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و 35% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية.

وفيما يخص التشغيل، أوضحت نتائج البحث أن عدد المشتغلين في قطاعات البناء والأشغال العمومية والصناعة التحويلية يكون قد عرف استقرارا خلال الفصل الرابع لسنة 2011، حيث صرح 44% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية باستقرار هذا العدد و 56% منهم موزعين بالتساوي ما بين الارتفاع والانخفاض. وبالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية، صرح 64% من مسؤولي المقاولات باستقرار هذا العدد. وعلى العكس، صرح 76% من أرباب مقاولات قطاع المعادن و 94% من مسؤولي مقاولات قطاع الطاقة بانخفاض هذا العدد.

من جهة أخرى، تبين نتائج البحث أن نسبة قدرة الإنتاج غير المستعملة للمقاولات خلال الفصل الرابع لسنة 2011 تكون قد بلغت 32% في قطاع البناء والأشغال العمومية (مقابل 34% في الفصل السابق) و 22% في قطاع الصناعة التحويلية (مقابل 24%) و 18% في قطاع الطاقة (مقابل 15%) و 13% في قطاع المعادن (مقابل 14%). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تتراوح ما بين 12% على مستوى «معدات النقل» و 40% على مستوى «تركيب آلات ومعدات التجهيز (دون معدات النقل)».

وأخيرا، بينت نتائج البحث أن جل مقاولات قطاع المعادن و 63% من مجموع مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و 49% من مجموع مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و 34% من مجموع مقاولات قطاع الطاقة تكون قد أنجزت استثمارات خلال سنة 2011، خاصة لتجديد جزء من المعدات ولتوسيع حجم النشاط الاقتصادي. بينما هم الاستثمار في أنشطة جديدة، حصريا، قطاعي المعادن (87% من المقاولات) والصناعة التحويلية (17%).

2. التوقعات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2012

فيما يخص التوقعات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2012، يتوقع 64% من رؤساء المقاولات في البناء والأشغال العمومية استقرارا في الإنتاج و 16% منهم ارتفاعه فيما يتوقع 20% منهم انخفاضه.

وتشير التوقعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، إلى أن الإنتاج سيعرف استقرارا خلال الفصل الأول لسنة 2012 مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا الاستقرار بالأساس، إلى الارتفاع المرتقب في أنشطة «المنتوجات الكيماوية والشبه كيماوية» و«معدات النقل» و«مواد الصناعة المعدنية الأساسية» من جهة، وإلى الانخفاض المتوقع في أنشطة «مواد أخرى للصناعة الغذائية» و«المشروبات والتبغ» من جهة أخرى.

كما ينتظر أن يعرف قطاع المعادن، حسب أرباب المقاولات، تحسنا في الإنتاج نتيجة الارتفاع المزدوج المتوقع في إنتاج «المعادن الحديدية» و«المعادن غير الحديدية». وعلى العكس، يتوقع مسؤولوا مقاولات قطاع الطاقة انخفاضا في الإنتاج بسبب الانخفاض المرتقب في إنتاج « الكهرباء».

فيما يخص التشغيل، يتوقع مسؤولوا المقاولات، خلال الفصل الأول من سنة 2012، ارتفاعا في عدد اليد العاملة المشتغلة في قطاع الطاقة (94% من مسؤولي المقاولات يترقبون ارتفاع هذا العدد)، بينما ينتظر أن يسجل استقرار في قطاع الصناعة التحويلية (73% من مسؤولي المقاولات يترقبون استقرارا) وفي قطاع البناء والأشغال العمومية (79%). وعلى العكس، ينتظر انخفاض عدد اليد العاملة في قطاع المعادن (76% من مسؤولي المقاولات يترقبون انخفاض هذا العدد).